تصدير

بوفاة النبى محمد ﷺ وجدت جماعة المسلمين نفسها فى مواجهة التحدى الأول لهويتها الذاتية، فقد استطاع هذا الرجل بمفرده أن يصوغ على مدار عدة سنوات شكل الجماعة الإسلامية الناشئة، من خلال منزلته الرفيعة باعتباره رسول الله. كانت صلته بالمشيئة الإلهية هى كل ما تحتاجه الجماعة لكى تفهم ذاتها،ودورها فى المجتمع، والغرض من وجودها، ذلك أن المرجع والتكوين واستمرار المعرفة- أى المرجعية فى كلمة واحدة- كانت كلها أمرًا فى غاية البساطة؛ لأن النبى كان يمثل الصلة المباشرة بالمقصد الإلهى. لكن حين انتقل النبى إلى جوار ربه لم تصب الولاءات السياسية فحسب، وإنما انقطعت رابطة الوحى الصادر عن المشيئة الإلهية، وبالنسبة لمجتمع اعتمدت هويته الذاتية - ولاتزال تعتمد - على تحقيق المشيئة الإلهية، فقد أصبحت المعضلة هى أن صلته المباشرة بالسماء قد انقطعت، كيف يتسنى للمسلمين فهم القصد الإلهى والمشيئة الربانية بدون رسولهم؟

ولأول مرة أصبح المسلمون وحدهم.. منفردين بأنفسهم.

إن حاجة المسلمين إلى معرفة المشيئة الإلهية- بمعنى الحاجة إلى معرفة أنفسهم- ماتزال قائمة، لقد أدى شعورهم بالوحدة بعد وفاة الرسول ﷺ إلى افتقاد الإحساس بالطمأنينة، الأمر الذى أتاح الانتقال إلى ما سوف يصبح واحدًا من أكثر أنواع الخطاب تعقيدًا وإجهادًا وإثارة للخلاف فى التاريخ الإسلامى. هكذا بدأ علم الشريعة.

اعتمادًا على المصادر المرجعية القليلة - القرآن الكريم والسنة المحمدية-

جازف الفقهاء بالخوض فى تعقيدات الالتزام والواجب، وتصنيف أبواب الشرع والهموم الدينية المنبثقة من مواقف فقهية مختلفة. ولقرون طويلة من الزمن، استمر هذا الخطاب ولم تستطع الغزوات العسكرية والمناورات السياسية والنمو التوسعى- بل حتى الاضطهاد - أن تحول بين الفقهاء وبين تناولهم العديد من القضايا الدينية والاجتماعية والسياسية بالمناقشة والكتابة، وكانت حصيلة جهودهم تلك عدداً لايحصى من المؤلفات امتلأت بها أرفف المكتبات.

إن أعمال هؤلاء الفقهاء هى التى تشكل ميراثنا الحى من الفقه الإسلامى، وتراثهم نابض بالحياة؛ لأن كتاباتهم تعالج مسائل ذات صلة بالواقع المعاصر. إن أعمالهم ما كان من الممكن اعتبارها ميراثًا إلا لأنها بقيت حية- أو معظمها على الأقل- لكى يكون بوسعنا أن نقلب صفحات الماضى، ونفهم الإشراقات المضيئة التى تشبثوا بها ونقلوها إلينا، لننتفع بها بقدر ما انتفعوا هم بها. إن النصوص تحت أيدينا، فبدلاً من إعادة ابتكار «عربة» الخطاب الفقهى الإسلامى، بإمكاننا التحرك إلى الأمام، وتحويل تلك العربة الرمزية إلى مركبة تعيننا على قطع رحلة السعى نحو المشيئة الإلهية. ومن ثم، فإن ميراث المعرفة الضخم الذى آل إلينا يضع على كاهلنا عبء الحفاظ عليه ككيان معرفى متكامل والعمل من أجل تطوير تعقيداته وتطبيقاته. وبعبارة أخرى، فإن فى أعناق المسلمين المعاصرين أمانة تفرض عليهم واجبات العمل على صيانة هذا الميراث وإنمائه، فإذا أخفقنا فى حمل هذه الأمانة وإيلائها ما تستحق من رعاية نكون قد نقضنا العهد كأمناء وتخلينا عن واجبنا. ومن حظنا العاثر أننا نعيش فى زمن النزعة العصرية، زمن نقض العهود والنكث بالوعود،ذلك أن المسلمين فى الغالب الأعم- قد نسوا هذه الكتلة المعرفية المادية التى تمثل نبض الخطاب الإسلامى وجوهر السبيل القويم إلى إدراك المشيئة الإلهية.

إن تأثير التخلى عن واجبنا نلمسه فى نوعية التعليم الإسلامى الذى يتلقاه أطفال المسلمين المعاصرين فى الولايات المتحدة. عندما كنت صغيراً تلقيت تعليمًا إسلاميّا قائمًا على المبادئ الأساسية للإسلام: الأركان الخمسة، وأهمية

الصلاة، وحفظ عدد قليل من قصار السور. وفى المرحلة التالية لهذا التعليم الأولى أثقلتنى سلسلة دروس مثيرة للجدل حول شرور معاقرة الخمر، والاستماع إلى الموسيقى، والاختلاط بالجنس الآخر. وفيما بعد، أدركت أن هذا «التعليم» لم يكن فى الواقع سوى رد فعل لهيمنة الثقافة الغربية على عقول وأرواح شباب المسلمين فى أمريكا، وكان إفضاء هذا «التعليم» إلى نظام من الفكر العشوائى - لا حياة فيه - يتسم بالتسطيح والجمود، يسمونه «الإسلام». فى ظل هذا النظام يستطيع أى شخص ادعاء العلم والمعرفة. كل المطلوب صوت جهورى، ولحية، وعمامة، ولم يكن ذلك من قبيل التعليم الذى أحتاج إليه ليعيننى على الوفاء بواجباتى كأمين على تراثنا الإسلامى المنسى، الذى يتلاشى سريعًا.

إن رجلاً مثل جلال الدين السيوطى تلقى- على سبيل المثال- نمطًا من التعليم الإسلامى مختلفًا جد الاختلاف. فالسيوطى- الذى عاش فى مصر خلال القرن الخامس عشر- معترف به كأحد فقهاء الإسلام الأجلاء. فى سن الرابعة عشرة حصل على إجازته الأولى فى النحو والصرف والدراسات الفقهية الأساسية، وبعد عام واحد أجيز له تدريس الفقه الشافعى من مؤلفات مثل «منهاج الطالبين» و«روضة الطالبين» للنووى «والتكملة» للزركشى وغيرها[١]، وفى سن مبكرة أتيح له أن ينهل من مصادر الفقه الإسلامى، وأن يُجابه بما فى عقيدتنا الدينية من مجادلات ومعارضات وثقافات رفيعة المستوى، وما كان قوام تعليمه التعسف والجمود الفكرى، إنما كانت النظرة النقدية وسعة الإدراك فى فهم وتناول المصادر الإسلامية هما السمتان المميزتان لتعليمه، وأيضًا لعمله فيما بعد معلمًا ومفتيًا، بينما كان تعليمى الإسلامى هدفه خلق الإحساس بالذات فى مواجهة الأنماط السلوكية السائدة فى مجتمعى. وبالرغم من نجاح هذا النوع من التعليم فى بلوغ غايته، فإن الهوية التى خلقها لم تكن سوى قوقعة خاوية من كل ما تلقاه شخص مثل السيوطى فى طفولته.

إن أثر الإهمال فى النهوض بواجبنا موجود أيضًا فى كثير من جوانب الخطاب المعاصر حول الإسلام والفقه الإسلامى، ولعل المسلمين تحت ضغوط الكفاح بحثًا عن الذات فى مرحلة ما بعد الاستعمار، انصرفوا بوجه عام عن تعقيدات الفقه، وآثروا اختيار سبيل أكثر تبسيطًا- أو إفراطًا فى التبسيط- لفهم الإسلام. هكذا صارت الشريعة رمزًا للهوية - ليس إلا - بدلاً من أن تكون طريقًا نحو الخضوع الكامل للمشيئة الإلهية. لقد تركنا الخطب المتعلقة بالأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد ولنتبنى بدلاً منها شعارات سياسية سطحية، تردد فى رتابة أن القرآن دستورنا والشريعة مرشدنا، دون أدنى إيضاح للمقصود بكلمة دستور، أو أى أجزاء من القرآن تكون «دستورية»، أو كيف يتعين أن ترشدنا الشريعة فى مسألة بذاتها لها صلة بالفقه، إن سياسات إبراز الهوية هبطت بالشريعة إلى مستوى الشعار السياسى، وكان الأحرى أن ترتفع بها إلى مستوى المكانة الثقافية الرفيعة التى تبوأتها على عهود أسلافنا الفقهاء المشرعين، سواء على صعيد المناقشة أو مقارعة الحجة بالحجة، أو الكتابة.

والحق أن الفقه الإسلامى أكثر دقة وثراء وصعوبة مما يبدو عليه فى الخطب المعاصرة. وبوصفى محاميًا ودارسًا للفقه الإسلامى، فإننى فى موقع فريد يتيح لى الابتعاد عن الضحالة الثقافية لخطب المسلمين المعاصرين، إلى التوهج الثقافى والرصانة والمتعة الذهنية، التى تفيض بها كتابات فقهائنا المبجلين، إن الخطب الإسلامية التاريخية أكثر من مجرد قائمة بيانات جازمة بغير دليل، إنها تذهب إلى مدى أبعد من الأركان الخمسة للإسلام، وتنشىء نظامًا روحيًا للتفكر والتأمل غاية فى الثراء والروعة، تعكسه خصائص المناهج التفصيلية للفكر الفقهى والتشريعى. إنها تصف على وجه دقيق المعالجات المعقدة لأصول الفقه، ومقتضيات تحديد القياس، ومناهج توثيق الحديث النبوى، وغيرها الكثير والكثير، وتخلو من القول بغير دليل قاطع، أو الإقرار بصحة كلام مرسل. لقد عرف فقهاؤنا موضعهم من الله وأَبَوْا الإذعان للاتجاه الاستبدادى. كان تعويلهم دائمًا على سلطة سوابق الأحداث، وكانوا ملتزمين بالأمانة كأكثر ما

يكون الالتزام الخليق بالاحترام فى التحليل واستظهار وتقديم الدليل. وبفضل منهجهم فى النقاش والتحاور تشكل إبداع ثقافى مستلهم من فرط الشوق إلى فهم المشيئة الإلهية.

بيد أن ذلك الشوق لم يفرز عدم التسامح مع الرأى الآخر، بل أدى إلى قدر هائل من التنوع الثقافى فى حال دون حدوث الجمود الفكرى الذى يعانيه حاليًا المسلمون المعاصرون. وفيما يتعلق بمسألة الخلافات الفقهية -الاختلاف- وانعكاساتها على العقيدة والهوية، فإن بعضًا من أبرز فقهائنا- ولا غرو فى ذلك- لهم آراء مختلفة. فالسيوطى على سبيل المثال يرى أن «كل مجتهد على صواب»[٢]، بينما يرى سيف الدين العميدى: «حين يختلف المجتهدون فيما بينهم، يجب أن نفترض أن آراءهم ليست صحيحة كلها»[٣].

كما يقول العميدى: لو أن فقيهًا واحدًا فحسب أعطى رأيًا فى مسألة من المسائل «فيجب أن نفترض غياب الفهم الصحيح»[٤].

الفقيهان كلاهما يقولان مقولة ذات جوهر واحد: لن يكون بمقدورنا على وجه اليقين أن نعرف ما تتطلبه المشيئة الإلهية منا، وبالتالى لا نستطيع أن نعرف يقينًا ما إذا كان رأى بعينه صحيحًا أم غير صحيح.

وتعتمد مقولات السيوطى والعميدى على رؤية مزدوجة أو ثنائية للفقه الإسلامى، ذلك أن تصنيفات المشيئة الإلهية لأفعال البشر -أى الشريعة- يجب تمييزها على نحو بالغ الدقة عن المسعى الإنسانى لفهم هذه التصنيفات وفهم المشيئة الإلهية -أى الفقه-. لهذا فإن العُرف الإسلامى «يفرق بعناية بين شروح العلماء للتصنيفات الإلهية وبين التصنيفات ذاتها»[٥]، فالشروح هى الفقه بينما التصنيفات هى الشريعة[٦]. وكتلة الفقه هذه التى صاغها أولئك الذين خبروا طرائق التحليل الشرعى الإسلامى هى التى تشكل الجزء الأعظم من تراثنا المنسى. ولما كان مفهومًا أن الشريعة هى الكتلة المتفردة للشرع السماوى. فإن تعدد مواقف الفقه تجاه مسألة من المسائل يدل بداهة على أنه لايمكن اعتبارها

جميعًا من الشرع، بيد أن هذا لايعنى بأى حال أن بعض الفقه صحيح وبعضه الآخر غير صحيح، إنما يعنى بدون فرض معايير تعسفية مطلقة لتقويم التفسير والتحليل الشرعى أن جميع تفسيرات الشريعة «تشكل الفقه الحقيقى طالما أنه تم بلوغها بالدرجة اللازمة من أمانة البحث العلمى واستقامة الضمير وسلامة القصد»(٧).

وفى ظل تعدد الآراء ومالها من صلاحية نسبية بادية، هل يعنى هذا عدم وجود إجابة واحدة عن مسألة من مسائل الفقه الإسلامى؟ وما هو الغرض من البحث الفقهى إذا لم يفض إلى إجابة محددة؟

السؤالان بعيدان عن النقطة الجوهرية؛ إذ أنه بالنسبة للفقهاء المسلمين فى الماضى كان البحث أو التحقيق فى حد ذاته هو الهدف، وينبع التمييز بين الفقه والشريعة من القدرة المحدودة للفكر البشرى على إدراك المطلق على نحو كامل وقاطع، ومن هنا فإن عبء تحديد صحة شىء ما أو عدم صحته لايقع فى نطاق مسئولية البشر، إنما فى سلطان الله، ويصبح واجب البشر الانشغال بعملية البحث والتحقيق والتحليل. وقد كتب السيوطى يقول: «إن التأييد الساحق لتعدد المدارس -الفقهية الإسلامية- نابع من تعيين القرار الأجدر بالتفضيل على ضوء قوة البرهان والحيطة والاحتراس بلغة القضايا الفقهية الدقيقة»(٨). السيوطى هنا يؤكد على عملية التحليل واستنباط الدليل وليس على النتيجة النهائية، لم يدع لنفسه القدرة على معرفة الحكم الأولى بالإيثار فى قضية موضع خلاف، كل ما كان بمقدوره هو والفقهاء الآخرون ضمان الالتزام فى معالجتهم التحليلية بقواعد العناية والاختصاص والإتقان والكفاءة. لقد عرفوا مكانهم من الكون بقدر ما عرفوا حدود قدرتهم على إدراك مشيئة الله، أما فى إطارنا المعاصر فقد ضاع هذا الوعى الذاتى، وحل محله أولئك الذين يزعمون أنهم على معرفة كاملة بالمشيئة الإلهية، لكنهم فى واقع الأمر يعتدون على سلطان الله، ويدّعون لأنفسهم أنهم الناطقون باسمه.

بهذا الفهم لموقفنا فيما يتعلق بالمشيئة الإلهية، ولمأزق المسلمين الحالى، تحملت المصاعب الناجمة عن تلقى تعليم شرعى، لا لشىء إلا لكى أواصل تعليمى، وأستمر فى دراسة التاريخ والفقه الإسلامى على أيدى أولئك المؤهلين لتدريس علوم من هذا القبيل. إن مسيرة حياتى الشخصية والعلمية الأكاديمية تتيح لى شيئًا فشيئًا تقليب النظر فى ماضى المجتمع الذى أنتمى إليه، من أجل صياغة رؤية للمستقبل يمكن من خلالها الحفاظ على التقاليد الإسلامية وصيانتها وتطويرها.

وفى ضوء ما تقدم يشرفنى التقديم لهذا الكتاب الذى وضعه رجل يتميز بالخبرة والدقة، فالبروفيسور أبو الفضل يقدم لهذا الكتاب عصارة سنوات من التعليم الشرعى الإسلامى، كما يقدم خبرته وتجربته كمحام ومستغرق فى خطب فقهية إسلامية. ومن خلال دراسة قضيته الواردة فى الكتاب يبين بجلاء أن الفقه الإسلامى ليس ملعبًا يمكن لكل من هب ودب أن يجرى فيه، بل ميدانًا يستلزم التفكير الوقور الورع، وإبداء الاحترام لتعدد المصادر التى تشكل ميراثنا وتقاليدنا.

فى هذا الكتاب يستخدم البروفيسور أبو الفضل قضية معاصرة؛ لكى يبرز منهجية التحقيق الشرعى الذى يمثل حجر الزاوية للتقاليد الفقهية الإسلامية، وهو هنا لايلفت النظر فحسب إلى تقصير أولئك الذين يسمحون لأنفسهم كيفما اتفق بالخوض فى مناقشة الفقه الإسلامى، وإنما يزودنا أيضًا برؤية متبصرة لتعقيدات التحليل الشرعى، وعواقب فشل المرء فى إلزام نفسه بتوخى أقصى درجات الحيطة والاعتناء. وفى هذه الدراسة الخصبة، يعول البروفيسور أبو الفضل على ثراء التقاليد الإسلامية فى وضع نموذج للتحليل الشرعى الإسلامى، فيمهد أولاً: بالمطابقة والتمييز بين ما هو مرجعى وما هو استبدادى فى الخطب الإسلامية، ثم يحدد ثانيًا: ملامح علم منهج الأحاديث النبوية الشريفة، ومن خلاله يطالب بعلاقة نسبية بين التأثير الفقهى والاجتماعى

لحديث شريف، وبين درجة الوثوق فيه، ثم يؤكد ثالثًا وأخيرًا: أنه لكى يتحاشى المرء النزعة الاستبدادية يجب عليه اجتياز اختبار من شعبتين، هما: كبح جماح النفس، وإلزامها الاجتهاد الدقيق. وهذه الدراسة الواعدة يمكن أن تصبح علامة فارقة فى الفكر الشرعى الإسلامى؛ إذ بينما غاص البروفيسور أبو الفضل إلى جذور الخطب الإسلامية التقليدية فقد جاء عمله مبتكرًا غير مسبوق.

وما من شك فى أن بعض المسلمين قد يتعذر عليهم استيعاب الفكر العميق للمؤلف، وربما يلوذ آخرون بما اعتادوا عليه وركنوا إليه من عدم التمحيص، وربما يحاول البعض الثالث التقليل من شأن هذا الكتاب؛ لأنهم يرون فى معايير التحليل الشرعى التى أوردها تهديدًا لهم. لكن هذا الكتاب خليق بالاهتمام والقراءة من جانب المسلمين الذين يجتهدون فى فهم كيف أن الإسلام- الذى أصبح مادة يتاجر بها بعض الساسة وأصحاب النفوذ- كان دينًا مفعمًا بالروحانيات والحيوية، موافقًا لمتطلبات كل عصر، إن مجتمع المسلمين يحيق به خطر أولئك الذين ينصِّب كل منهم نفسه «مفتيًا» وينتزع لنفسه سلطة فوق النصوص المرجعية فى عقيدتنا، دون أن يمتلك من العلم والخبرة القدر الضرورى الذى يعينه على فهم محتوى عقيدتنا، وبخبرة العالم الشرعى المتمرس يجدد البروفيسور أبو الفضل روعة ديننا، ولا يكتفى بذلك فيوظف هذه المهارة فى تعليل الحقيقة المتمثلة فى أن الحضارة أصابها تغيير شمل الغالبية العظمى من البشر، فنحن لم نعد نعيش فى البنيان الاجتماعى البدوى الذى عاش فيه أسلافنا.

إن واجبنا نحو الإبقاء على ديننا وهويتنا على قيد الحياة يتطلب منا أن نتأمله، فى إطار حضارة تتسم بتقدم تقنى مذهل فى مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، وتعج بمعلومات صحيحة ومغلوطة على السواء.

هكذا يقع على عاتقنا- بكل ثقله- واجب التحليل واستخلاص البرهان

وبيانه، ربما حتى بأثقل مما كان يقع على عاتق من سبقونا. ولقد تجنب البروفيسور أبو الفضل عقبات الجدل العقيم الذى يشتت مناقشات المسلمين المعاصرين؛ ليخوض نوعًا من الخطاب كان شائعًا بين الفقهاء البارزين فى ماضينا الإسلامى. ومن خلال علاقته الحميمة ومعرفته الوثيقة بميراثهم، يستخدم البروفيسور أبو الفضل قضية معاصرة لتشخيص أوجه الضعف فى الخطاب الشرعى الراهن للمسلمين، ويلقى الضوء على ما نحن فيه من ظلمة؛ لكى يساعدنا على معرفة هويتنا واختبار مقدرتنا كمسلمين.

وعبر القراءة المتأنية لعمل البروفيسور أبى الفضل سيجد كلٌّ منا سبيله الخاص.. السبيل المزدان تألقًا بروعة وإشراف الإسلام الذى صنع التاريخ.

أنور، إم، إمون

***